

Vol. 18, No. 2, Juli-Desember 2016
ISSN: 1858-4357
el harakah
JURNAL BUDAYA ISLAM
APLIFIKASI ISLAM DALAM MEME
"MENGAJAK NIKAH KE KUA"
Rulli Nasrullah
"MAARAK KITAB BUKHARI" TRADITION
IN BANJAR COMMUNITY
Zulfa Jamalie
CONFLICT AND HARMONY BETWEEN ISLAM
AND LOCAL CULTURE IN REYOG PONOROGO
ART PRESERVATION
M. Irfan Riyadi, Anwar Mujahidin, Muh.Tasrif
أحكام ‹دون› ودلالاتها السياقية
أبو أوس إبراهيم الشمسان
الخط العربي وجهود المسلمين في المحافظة عليه
شهداء
TERAKREDITASI
No. 36a F.KPT
DIKTI 2016
el harakah
JURNAL BUDAYA ISLAM
Vol. 18, No. 2, Juli-Desember 2016
el harakah
JURNAL BUDAYA ISLAM
ISSN: 1858-4357

أحكام ‹دون› ودلالاتها السياقية

أبو أوس إبراهيم الشمسان
جامعة الملك سعود - الرياض
Email: aboawa11@gmail.com

الملخص

تبين لنا من هذا البحث أن ‹دون› ظرف مبهم منصرف كثير ملازمة الظرفية غير أنه نقل للاسمية فأخبر به ووصف به بمعنى الشيء المنحط عن غيره لأن دلالة ‹دون› هي تقصير عن الغاية المكانية الحسية أو المعنوية، واستعمل ‹دون› اسم فعل أمر بمعنى خذ المتعدي أو بمعنى توقف أو تأخر اللازم، واتصفت جملته بالجمود فلا يتعدى مفعوله عليه، وأخذ من دون اسم تفضيل للدلالة على تفاوت المكان أو المكانة، واستعملت ‹دون› في السياق بدلالات وظيفية مختلفة فجاءت بمعنى ‹لا›، و‹قبل›، و‹قُدّام›، و‹تحت›، و‹غير› و‹من غير›، وتتركب ‹دون› مع حرف الجر ‹من› لتكون بمعنى ‹غير›، و‹قبل›، و‹تحت›، و‹لا›، و‹سوى›، وتتركب ‹دون› مع حرف الجر الباء ليكون بمعنى ‹غير›، و‹أقل›. ويستفاد من هذا أنه لك استعمال ‹دون› أو ‹من دون› أو ‹بدون› إن أردت معنى ‹غير› أو ‹أقل›.

Abstract

It appears from this research that ‘doon’ is a vague adverb, and it always stays as an adverb. However, it has been also used as a noun. Therefore it could be used as a predicate. ‘Doon’ describes things that are less than the others, either physically or socially. In addition, it is likely used as a command verb in the meaning of take or stop. The sentence that ‘doon’ comes in, is always in a specific order. It can also be used to express preference or disparity of places and ranks and it comes in the meaning of ‘not’, ‘before’, ‘in front’, ‘below’, ‘other than’ and ‘without’ depending on the context. ‘Doon’ is an idiom when it combines with

DOI:

the preposition 'from' in the meaning of 'other than', 'before', 'under', 'not' and 'ex-cept', it also combines with the preposition 'with' in the meaning of 'other than', 'before', 'below', 'not' and 'ex-cept'. Finally, you can use 'doon' or 'Mn Doon' or 'Bedoon' in the meaning of 'other than' or 'below'.

الكلمات المفتاحية: دون؛ بدون؛ من دون؛ غير؛ سوى؛ قبل؛ تحت؛ لا؛ أقلّ.

مقدمة

لفظ ‹دون› من أكثر الألفاظ العربية استعمالاً في مستوياتها الفصيحة واللهجية، القديمة منها والمعاصرة، وميّز اللغويون والنحويون بين حالين لاستعمالها، أمّا إحداهما فاستعمالها ظرفًا مبهمًا مفتقرًا في دلالته إلى ما يضاف إليه، وأما الأخرى فاستعمالها اسمًا عامًّا دالًّا على الوضاعة، واقتضى اتساع استعمالها ظرفًا أن يكون لها من الأحكام التركيبية ما يناسب الغرض منها، وتعددت دلالاتها السياقية، وسأحاول أن أقف على هذه الأحكام والدلالات، وأما ‹دون› الاسمية فأشير إليه من غير تفصيل لأنه لا يختلف عن غيره من الأسماء.

أولًا أحكام ‹دون›:

‹دون› الظرفية

الأصل في ‹دون› أنها اسم مكان ينصب على الظرفية، قال سيبويه: «وأما دون فتقصيرٌ عن الغاية، وهو يكون ظرفًا» (سيبويه، ١٩٨٨م، ٤: ٢٣٤)؛ ولذلك «فإنه لا يُرْفَعُ أبدًا» (سيبويه، ١٩٨٨م، ١: ٤٠٩)، وظرف مكان ماديّ، ولكن ‹دون› ربما اتسع في إطلاقه على مكان معنويّ، فهو ظرف. «وإن قلت: هو دونَك في الشَّرَف؛ لأنَّ هذا إنَّما هو مَثَلٌ كما كانَ هذا مكانَ ذا في البدل مثلًا، ولكنَّه على السَّعة. وإنما الأصلُ في الظروف الموضعُ والمستقَرُّ من الأرض» (سيبويه، ١٩٨٨م، ١: ٤٠٩)، أي: إنّ «دُون: ظرف مكان مُلَازِم لِلظرفيةِ الحقيقية أو المجازِيةِ» (أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ١: ١٦٥). ويُبين أبو حيان ذلك في قوله: «وقد يطلقون ذلك على المَرتبَة والمكانة، لكنه مجاز، فيقولون: زيدٌ دون عَمْرو، يَعنُون في الشرف، لا في المكان، وقد تكون دلالتها على المكان مجازية، ولا يراد بها حقيقة الجهة، كقوله تعالى: ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾ [الصافات: ٨٦]، وقوله: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ ﴾ [الفرقان: ٥٥]، فدلالته في هذا ونحوه على المكان إنما هو على سبيل المجاز. وأما قولهم: «الموت دون بلوغ كذا» بمعنى أن الموت يحول بينه وبين كذا، فمجازه

أن مكان الموت منخفض عن مكان بلوغ كذا. وإذا كان منخفضًا عنه لم يجتمعا؛ إذ كل منهما في مكان غير مكان الآخر، وإذا لم يجتمعا وقعت الحيلولة. وقد يُتَجوَّز بــ‹دون›، فيصير كالوصف للأفعال، ولا يكاد يُلحَظ فيه المكان، فيقول: ضربت زيدًا دونَ عمرو، وأعطيته دونَ خالد، والمعنى أنه ضرب زيدًا ضربًا دونَ ضرب عمرو، وأعطاه إعطاءً دون إعطاءِ خالد، كأنَّ ضَرْبَ زيدٍ منخفض، أي: أقلُّ من ضربِ عمرو، وكأنَّ إعطاءه منخفضٌ وأقلُّ من إعطاءِ خالد. وأما ما يتبادر إلى أفهام بعض الناس أنكَ إذا قلتَ: ضربت زيدًا دونَ عمرٍو، فمعناه أن الضرب حل بزيد دونَ عمرو- فليس بمفهوم عربي» (أبوحيان، ١٩٩٦م، ٨: ٣٧٩- ٣٨٠). وقول أبي حيان ليس دقيقًا في نظري؛ إذ التركيب يحتمل المعنيَين، وإنما يحدد المراد السياق.

و‹دون› اسم مصروف لتمكنه من الاسمية؛ إذ لم يشابه الحروف في وضعه ولا تضمن حرفًا؛ ولذلك ينون في الجرّ، قال سيبويه: «وسألته [أي: الخليل] عن قوله: من دُونٍ، ومن فَوْقٍ، ومن تَحْتٍ، ومن قَبْلٍ، ومن بَعْدٍ، ومن دُبُرٍ، ومن خَلْفٍ؟ فقال: أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة، لأنَّها تضاف وتستعمل غير ظرف» (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣: ٢٨٩). وينون في النصب «وتقول في النصب على حد قولك: من دُونٍ ومن أمامٍ: جلست أمامًا وخلفًا، كما تقول يمنةً وشأمةً. قال الجعدي:

لها فَرَطٌ يَكونُ ولا تراهُ ۞أَمامًا مِن مُعرَّسنا ودُونا» (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣: ٢٩١).

و‹دون› كظروف أخرى،جامد الوضع،أي: غير مأخوذ من فعل. وهو مبهم لا يتمّ معناه إلا بالإضافة إلى غيره. ولعل كثرة استعماله ظرفًا هو ما دعا النحويين إلى الاختلاف في تصرفه، فذهب سيبويه إلى ملازمته الظرفية، وذهب الأخفش إلى تصرفه فيخرج عن الظرفية فيكون مبتدأ. قال السيوطي: «وهو ممنوع التَّصَرُّف عِند سِيبَوَيْه وَجمْهور الْبَصرِيين، وَذهب الْأَخْفَش والكوفيون إِلَى أَنه يتَصَرَّف لَكِن بقلة وَخرج عليه: ﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [الْجِنّ: ١١] فَقَالَ [الأخفش] ‹دون› مُبْتَدأ، وَبني لإِضَافَته إِلَى مَبْنِيّ، وَالأولون قَالُوا تَقْدِيره مَا دون ذَلِك فَحذف ‹مَا›، وَقَالَ الشَّاعِر:

وباشَرْتُ حَدَّ الموْتِ والموتُ دُونُها ۞...

وَقَالَ:

وَغَبْرَاءَ يَحْمِي دونُها مَا ورَاءَهَا ۞...»(السيوطي، د.ت. ٢: ٢١٣)

والحق أنّ هذا ما يفهم من قول سيبويه أيضًا في الكتاب: «وإن شئت قلت: هو دونُك، إذا جعلتَ الأوّلَ الآخِرَ ولم تَجعله رجُلا»(سيبويه، ١٩٨٨م، ١: ٤٠٩) أي: هو مبتدأ

فيكون سيبويه سابقًا الأخفش في هذا، ومعنى ذلك أن دون ظرف مكان يغلب عليه ملازمة الظرفية؛ ولكنه يخرج عن النصب على الظرفية ليكون اسم مكان مرفوعًا على الابتداء أو على الفاعلية كما في الشواهد التي ساقها السيوطي.

‹دون› الاسمية

وانتقل استعمال ‹دون› من دلالته على المكان الظرف للدلالة على مطلق المكان أو المكانة قال سيبويه: «وقد يقولون: هو دُونٌ، في غير الإضافة، أي: هو دُونٌ من القوم، وهذا ثَوبٌ دُون، إذا كان رَديئًا» (سيبويه، ١٩٨٨م،١: ٤١٠)، وجاء في معجم ‹المحكم›: «ورَجُلٌ دُونٌ: ليسَ بلاحِق. وهو مِنْ دُونِ النّاسِ والْمَتاعِ، أي: مِنْ مُقارِبِهما. وقالَ اللِّحْيانِيُّ: رَضِيتُ من فُلانٍ بأَمْرٍ مِنْ دُونٍ. قالَ: وُيقالُ: إنَّ أَكْثَرَ كلام العَرَبِ في هذا أَنْ يُقالَ: أَنْتَ رَجُلٌ من دُونٍ، وهَذا شَيْءٌ من دُونٍ. يَقُولونَها مع ‹مِنْ›، وقد تُقالُ بغَيْرِ ‹مِنْ›» (ابن سيده، ٢٠٠٠ م، ٩: ٤٣٥)، وقال الجوهري: «والدونُ: الحقير الخسيس. وقال:

إذا ما عَلا المرءُ رامَ العَلاء ۞ ويَقنع بالدونِ من كان دونا»(الجوهري، ١٩٨٧م، ٥: ٢١١٥).

إعراب ‹دون› وبناؤه

مضى أن ‹دون› اسم متمكن فهو معرب منصرف، ولكن ‹دون› الظرفية قد تبنى عند إضافتها إلى مبني كغيرها من المبهمات، قال أبو حيان: «وقال الأخفش في قوله: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] إن دون مبتدأ، وبني لإضافته إلى مبني» (أبوحيان، ١٩٩٦م، ٨: ٥٨- ٥٩). قال السيوطي: «من الظروف الَّتِي تبنى جَوَازًا لَا وجوبا أَسمَاء الزَّمَان المبهمة إِذا أضيفت إِلَى مَبْنِيّ مُفْرد نَحْو ‹يَوْمئِذ› و‹حِينَئِذٍ› وَأَلْحق بهَا الْأَكْثَرُونَ كل اسْم نَاقص الدّلَالَة كـ‹غير› و‹مثل› و‹دون› و‹بَين› فبنوه إِذا أضيف إِلَى مَبْنِيّ نَحْو مَا قَامَ أحد غَيْرك، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الذاريات: ٢٣] وَقُرِئَ: ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٨٩] بِفَتْح اللَّام وَقَالَ: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[الجن: ١١] ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، وَقَالَ الشَّاعِر:

وإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ ۞...» (السيوطي، د.ت. ٢: ٢٢٤)

تصغير ‹دون›

صغرت العرب بعض الظروف لتمكنها، قال الفارسي: «وصغّر ‹دون وتحت›، لأنّها أسماء متمكنة غير متضمنة معنى الحروف، ولا قائمة مقامها» (الفارسي، ١٩٩٠م، ٣: ٣٤١). ليس تصغيرها تصغيرًا لذاتها؛ لأنها ليست جثّة توصف بالصغر؛ ولكنهم أعربوا عن أن الزمان أو المكان أقرب، قال سيبويه: «واعلم أنك لا تحقر في تحقيرك هذه الأشياء الحين، ولكنك تريد أن تقرِّب حينًا من حين، وتقلِّل الذي بينهما، كما أنك إذا قلت: دُوَين ذاك، وفُوَيق ذاك؛ فإنما تقرب الشيء من الشيء وتقلَّل الذي بينهما وليس المكان بالذي يحقر» (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣: ٤٨٥).

وورد في التراث تصغير لهذا الظرف هو ‹دوينة›، قال ابن سيده: «فأَمّا ما أنشده ابنُ جِنِّي من قَوْلِ بعضِ الْمُوَلَّدِينَ [أبو عبد الله الشجري]:

وقامَتْ إليْهِ خَدْلَةُ السّاقِ أَعْلَقَتْ ۞ به منه مَسْمُومًا دُوَيْنَةَ حاجِبِهْ

فإنِّي لا أَعرِفُ ‹دُونَ› تُؤَنَّثُ بعلامَةِ تأْنِيثٍ ولا بغيرِ عَلامَةٍ، أَلاَ تَرَى أَنّ النَّحْوِيِّينَ كُلَّهُم قالُوا: الظُّروفُ كُلُّها مُذَكَّرَةٌ إلَّا قُدّامَ ووَراءَ. فلا أَدْرِي ما الَّذِي صَغَّره هذا الشّاعِرُ، اللهُمَّ إلَّا أن يَكُونُوا قد قالُوا: هو دُونَتُهُ، فإذا كانَ كذلكَ فَقَوْلُه ‹دُوَيْنَةَ حاجِبِه› حَسَنٌ، على وَجْهِه» (ابن سيده، ٢٠٠٠ م، ٩: ٤٣٤، وانظر: ابن جني، ١٩٥٢م، ١: ٢٤٢).

الفعل من ‹دون›

هذا الظرف جامد لم يؤخذ من غيره؛ وعلى الرغم من أنّ اللغويين نصوا على أنه لا فعل منه قيل إنه أُخِذ منه فِعْلٌ بمعناه، قال الجوهري: «دون: نقيض فوق، وهو تقصير عن الغاية. ويكون ظرفًا. والدونُ: الحقير الخسيس. وقال:

إذا ما عَلا المرءُ رامَ العَلاء ۞ ويَقنع بالدونِ من كان دونا

ولا يشتقّ منه فعل. وبعضهم يقول منه: دانَ يَدونُ دَوْنًا، وأُدين إدانة».(الجوهري، ١٩٨٧م، ٥: ٢١١٥)

اسم التفضيل من ‹دون›

وأما اسم التفضيل ‹أدْوَن› فنفى الأزهري أخذه منه، قال: «وَلم يَقُولُوا فِيهِ: مَا أَدْوَنَه وَلم يُصَرَّفْ فِعْلُه كَمَا يُقَال: رجلٌ نَذْلٌ بَيِّن النَّذَالة» (الأزهري، ٢٠٠١م، ١٤: ١٢٤)، ولكن قال ابن سيده: «وقالَ ابنُ جنِّي – فِي شَيْءٍ دُونٍ، ذَكَرهُ في كتابِه الْمَوْسُومِ بالْمُعْرب: ‹وذلكَ أَقَلُّ الأَمْرَيْنِ وأَدْوَنُهُما› فاسْتَعْمَلَ منه أَفْعَلَ، وهذا بَعِيدٌ، لأَنَّه ليسَ له فِعْلٌ فتكونُ هذه الصِّيغَةُ

مبنِيَّةً منه، وإنّما تُصاغُ هذه الصِّيغَةُ من الأَفْعالِ، كقَوْلِكَ: أَوْضَعُ منه، وأَرْفَعُ منه، غير أَنَّهُ قد جاءَ من هَذا شَيْءٌ ذَكَرهُ سِيَبَوِيْهِ. وذلك قولُهم: أَحْنَكُ الشّاتَيْنِ، وأَحْنَكُ البَعِيرَيْنِ، كما قالُوا آكَلُ الشّاتَيْنِ، كأَنَّهُم قالُوا: حَنَكَ ونحوُ ذِلَك، فَإِنّما جاؤُوا بأَفْعَلَ على نحوه هذا وإِن لَمْ يَتَكَلَّمُوا به. وقالُوا: آبَلُ النّاسِ كُلِّهِم، كما قالُوا: أَرْعَى النّاسِ كُلِّهِمْ، وكأَنَّهُم قالُوا: أَبِلَ يَأْبَلُ، وقالُوا: رَجُلٌ إِبِلٌ، وإن لم يَتَكَلَّمُوا بالفِعْل. وقالُوا: آبَلُ النّاسِ بَمنْزِلَة آبَلُ منه. وهذه الأَشْياءُ التي ليسَ فيها فعْلٌ ليسَ القِياسُ أَنْ يُقال فيها: أَفْعَلُ منه، ونحو ذلك. وقد قالُوا: فلانٌ آبَلُ منه، كما قالُوا: أَحْنَكُ الشاتَيْنْ. (ابن سيده، ٢٠٠٠ م، ٩: ٤٣٥)، ومن استعمال ‹أَدْوَن› «وهذا أيضًا مَثَلٌ ضَرْبَه لِرجلَيْنِ، أَحدهمَا أرفع وأضرّ، وَالْآخر أَدْوَنُ وأنفع» (ابن قتيبة، ١٩٧٧م، ٢: ١٧٦)، «وإن كان ذلك قد كان منك فلا تجعلني أدْوَنَ الرجلين عندك» (ابن جني، ١٩٥٢م، ١: ٢٢٢)، ومثله «ومن وجه آخر أن قولك: يا زيد، لما اطرد فيه الضم، وتَمَّ به القول، جرى مجرى ما ارتفع بفعله أو بالابتداء، فهذا أَدْوَنُ حالي ‹يا›» (ابن جني، ١٩٥٢م، ٢: ٢٨٢)، ومن ذلك «ومنهم من يقول: السَّوَّة والْجَيَّة، وهو أَدْوَنُ اللغتين وأضعفهما» (ابن جني، ١٩٩٩م، ١: ٢٤٣)، ومنه «وَقَالَ: لَا أَحَدَ أَدْوَنَ مِمَّنْ يَتَزَيَّنُ لِدَارٍ فَانِيَةٍ وَيَتَحَمَّدُ إِلَى مَنْ لَا يَمْلِكُ ضُرهُ وَلَا نَفْعَهُ» (أبو نعيم الأصبهاني، ١٩٧٤م، ١٠: ٢٣١)، ومنه «قَالَ ابْن جريج: كَيفَ يمشى بِجنَازَة الرجل قَالَ: يُسرع بِهِ. قَالَ: فالمرأة؟ قَالَ: يُسرع بهَا أَيْضا؛ وَلَكِن أَدْوَن من الْإِسْرَاع بِالرجلِ» (الزمخشري، ١٩٧١م، ١: ٣٤٤)، ومنه «فيعرب بدلًا، ولا يعرب بيانا. لأن البيان لا يكون أَدْوَنَ في التعريف من المبيَّن» (الجوجري، ٢٠٠٤م، ٢: ٧٨٤)، ومنه «إلا أن حرمة الرضاع أَدْوَنُ من حرمة النسب» (خالد الأزهري، ٢٠٠٠م، ٢: ٤٢١)، ومنه «إنما يقال في أشياء متعددة مختلفة الأثمان أَدْوَنُ ما فيها بدرهم وما عداه أكثر من درهم» (ناظر الجيش، ٢٠٠٧م،٥: ٢٣١٨)، وما أنكره الأزهري وابن سيده، أثبته ابن عباد، قال: «وهذا أَدْوَنُ ذاكَ» (ابن عباد، ١٩٩٤م، ٩: ٣٥٩)، واسم التفضيل هذا مستعمل في لهجات الجزيرة اليوم بشيء من التغير اللفظي فهم يقولون ‹أَدُون منه› على وزن ‹أَقُول›.

اسم الفعل من ‹دون›

لاحظ النحويون أن من تراكيب اللغة ما لا يمكن تصنيفه في سياقه تصنيفًا صرفيًّا في أحد أقسام الكلم الثلاثة؛ لأنه يستعمل استعمال الأفعال؛ ولكنه يختلف بصفاته عن الفعل؛ ولذلك أطلقوا عليه مصطلح ‹اسم الفعل›؛ إذ الاسم أعم أقسام الكلم وأكثرها اشتمالا على المتفرقات، فكل ما عبر به عن شيء هو اسم له، فالأسماء تأتي للمعاني كما تأتي للذوات، وحاول النحويون أن يصوغوا لهذا التركيب حدًّا يبينه، فاسم الفعل «هو ما ناب عن الفعل

معنًى وعملًا، وليس فضلة في الكلام، ولا متأثرًا بعامل يدخل عليه، فلا يقع مبتدأ ولا فاعلًا ولا مفعولًا ولا غير ذلك، بخلاف الحرف؛ فإنه وإن ناب عن الفعل يقع فضلة، والمصدر والصفة فإنهما، وإن نابا عن الفعل، يتأثران بالعامل» (الفاكهي، ١٩٨٨م، ص١٨٠).

ولاحظ النحويون أن اسم الفعل على قسمين مرتجل ومنقول، «وحدّ اسم الفعل المرتجل هو: ما وضع من أول الأمر اسمًا للفعل، بأن لم يوضع في الأصل لشيء، بل اخترع ابتداءً اسمًا للفعل: كـ‹شتّانَ› و‹صَهْ› فهو اسم فعل على أول أحواله» (الفاكهي، ١٩٨٨م، ص١٨١). و«حد اسم الفعل المنقول هو ما وضع لغيره أي: لغير اسم الفعل، بأن كان موضوعًا في الأصل لشيء ثم نقل من ذلك الغير أي: الشيء إليه، فهو اسم فعل ثاني أحواله. ونقل إما من ظرف، نحو: مكانَك، بمعنى: اثبتْ، وعندك ولديك ودنك، بمعنى: خُذْ، أو جار ومجرور، نحو: إليك، بمعنى: تَنَحَّ، وعليَّ، بمعنى: أَوْلِني، وعليك، بمعنى: الزم، ومنه: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾ [المائدة: ١٠٥]، أو مصدر استُعمل فعله، نحو: رويدًا زيدًا، بمعنى: أمهله، أو أهمل، وذلك قولهم: بَلْهَ زيدًا، أي: دَعْهُ» (الفاكهي، ١٩٨٨م، ص١٨١-١٨٢).

وقد عالج اللغويون والنحويون اسم الفعل ‹دُونَكَ›، فبينوا الغرض من استعماله، فذكره المبرد في معرض كلامه عن اسم الفعل «فَمن ذَلِك قَوْله: ‹صه› و‹مَه›، و‹إيه› يَا فَتى: إِذا أَردْت أَن يزيدك من الحَدِيث، و‹إيها› يَا فَتى، إِذا كففْتُه، و‹ويها› يَا فَتى: إِذا أغْرَيتُه وَكَذَلِكَ ‹عَلَيْك› زيدًا، و‹دُونك› زيدًا» (المبرد،١٩٩٤م، ٣: ٢٥) وبَين النحويون ما يتصل بذلك من أحكام يقتضيها استعماله اسم فعل. وقد جعله السيرافي من النوع الثاني من أنواع اسم الفعل، قال: «والضرب الثاني: وهي الأسماء المضافة، ومنها أيضًا ما يتعدى وما لا يتعدى، فأما المتعدي فنحو: دونك زيدًا» (ابن السراج، ١٩٩٦م، ١: ١٤١). وهي كالفعل من حيث المعنى، قال السيرافي: «أما قولك: دونك زيدًا، ودونكم إذا أردت ‹تأخرْ› فنظيرها من الأفعال جئت يا فتى، يجوز أن تخبر عن مجيئك لا غير، وجائز أن تعديها فتقول: جئتُ زيدًا» (ابن السراج، ١٩٩٦م، ١: ١٤٤)، وفي قول ابن السراج علقة بغرض المتكلم، فإن أراد الأمر بالأخذ عدّى ‹دونك› مثل: دونك زيدًا، وإن أراد الأمر بلزوم المكان وعدم التقدم قال ‹دونك›، وهو استعمال مستمر في لغة الناس إلى يومنا هذا فهم يقولون: دونك أي: توقف، يستعملونه في النهي عن فعل مادي أو معنوي.

ومن شرْح معنى اسم الفعل ‹دونك› ما جاء في معجم ‹المحكم› «ودُونَكَ الشَّيءَ، ودُونَكَ بِه: أي: خُذه» (ابن سيده، ٢٠٠٠ م، ٩: ٤٣٥)، ويراد به الأمر بالأخذ وربما الإغراء، جاء في معجم ‹الصحاح›» ويقال في الاغراء بالشيء: دونَكَهُ. قال تميم للحجاج لما قتل صالح بن

عبد الرحمن: أقبرنا صالحًا – وكان قد صلبه – فقال: دونَكُموه – أي أقْبَرْتُ القَومَ قَتِيلَهُم: أعْطَيْتُهُم إيَّاه يَقْبرُونُه. (الجوهري ٥: ٢١١٥). ويشير السيرافي إلى حكمة استعمالهم هذه الأسماء لا الأفعال بقوله: «وفي دونك زيدًا، أي: خُذه من أسفل من موضعك. وتحصيل هذا خذ من دونك زيدًا، وخذ من عندك زيدًا، وخذ من عليك زيدًا» (السيرافي، ٢٠٠٨م، ٢: ١٤٩)، فالأخذ هنا ليس مجرد أخذ بل هو أخذ لما هو دون الآخذ، ويشعر هذا بتفوق الآخذ وسطوته.

ويبين لنا السيرافي علاقة اسم الفعل بالفعل، فالأصل للفعل والفرع لاسم الفعل «قال أبو سعيد: اعلم أن الأمر والنهي هما بالفعل فقط؛ لأنك إنما تأمر بإيقاع فعل، وتنهى عن إيقاع فعل، وربما أمرت باسم هو في المعنى واقع موقع الفعل، كقولك: عندك زيدًا، ودونَك زيدًا في معنى: خذ زيدًا، وكقولك: حذارِ زيدًا، في معنى: احذرْ زيدًا» (السيرافي، ٢٠٠٨م، ١: ٤٩١).

ومعنى هذا أن اسم الفعل ناب عن الفعل الأصلي وهذا يوحي بأن الفعل حذف، وهذا ما يبينه ابن جني إذ يذهب إلى أنّ الاستعمال هنا جرى فيه اطراح الفعل وحذفه، قال: «ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره مصدرًا كان أو غيره؛ نحو ضربًا زيدًا وشتمًا عمرًا. وكذلك دونَك زيدًا وعندك جعفرًا، ونحو ذلك من الأسماء المسمى بها الفعل. فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المقامات مقام الفعل الناصب» (ابن جني، ١٩٥٢م، ١: ٢٦٥). فاسم الفعل ‹دونَك› إذن هو فعل أمر، وفعل الأمر لا يكون إلا للمخاطب؛ ولذلك قال ابن جني: «لا تقول: دونه زيدًا، ولا عليه جعفرًا، كقولك: دونك زيدًا، وعليك سعدًا» (ابن جني، ١٩٩٩م، ١: ٣١٤). ويستدل السيرافي في تقرير ذلك بالقياس «ولم تتوسّع في دونك وعندك لأنهم لم يقولوا: دوني وعندي، ولا يجب أن نقيس ذلك لأنّه قد يجوز أن يكون فعل منه متعدّ ولا يتعدى نظيره» (السيرافي، ٢٠٠٨م، ٢: ١٥١).

وتثير هذه النيابة سؤالًا عن سرّ اصطفاء تراكيب بأعيانها لتنوب عن الفعل، فإِن قَالَ قَائِل: لم خصّت الْعَرَب ‹عنْدك وَعَلَيْك ودونك› بإقامتها مقَام الْأَفْعَال من بَين سَائِر الظروف؟قيل لَهُ: لِأَن الْفعْل لَا يجوز أَن يضمر إِلَّا أَن يكون عَلَيْهِ دَلِيل من مُشَاهدَة حَال أَو غير ذَلك، فَلَمَّا كَانَ ‹على› للاستعلاء، والمستعلي يرى مَا تَحْتَهُ، وَكَذَلِكَ ‹عنْدك› للحضرة، وَمن بحضرتك ترَاهُ، وَكَذَلِكَ ‹دون› للقرب، فَلَمَّا كَانَت هَذِه الظروف أخصّ من غَيرهَا، جَازَ فِيهَا ذَلك» (ابن الوراق، ١٩٩٩م، ص٣٥٦).

واقتضت هذه النيابة أن يوافق اسم الفعل ما ناب عنه من الفعل من حيث التعدي واللزوم، فما كان فعله متعديًا فهو متعد وما تعدى فعله إلى مفعولين تعدى إلى مفعولين،وما

كان فعله لازمًا فهو لازم، وقد مرّ تلميح السيرافي إلى ذلك، وأما التصريح فنجده في قول الفارسي: «قال أبو إسحاق: يعني: أن ‹عليكَ زيدًا› يتعدى إلى مفعول ‹وعَلَيَّ زيدًا› يتعدى إلى مفعولين، وأن هذا ليس بقياس. ‹فَعَلَيَّ› بمنزلة ‹أَوْلِني›، ولا يجيء ‹دونك› متعدية، فتقول ‹دوني زيدًا›، لأنه ليس كل شيء معناه ‹أَوْلِني› يتعدى كما يتعدى ‹أَوْلني›» (الفارسي، ١٩٩٠م، ١: ١٧١).

وعلى الرغم من تصنيفهم هذه التراكيب في الأسماء لم تقتض ما تقتضيه الأسماء من وظائف تكون بها معربة أو في موضع إعراب؛ لأنها في الاستعمال مستعملة كالأفعال «وذلك أن عليك ودونك وعندك إذا جُعلن أسماء للفعل لسن منصوبات المواضع، ولا هن متعلقات بالفعل مُظْهَرًا ولا مُضْمَرًا، ولا الفتحة في نحو: دُونك زيدًا فتحة إعراب كفتحة الظرف في نحو قولك: جلست دونك؛ بل هي فتحة بناء؛ لأن الاسم الذي هو عندك زيدًا بمنزلة صَهْ ومَهْ، لا إعراب فيه، كما لا إعراب في صَهْ ومَهْ وحَيْهَل، غير أنه بُني على الحركة التي كانت له في حال الظرفية» (ابن جني، ١٩٩٩م، ١: ١٨٥).

ولأن ‹دُونَك› ونحوَها اسم فعل لا فعل حقيقة، وهو فرع عن أصل والفرع ينحط عن أصله في الأحكام؛ وجد النحويون أنه لا يؤكد بالنون كما يؤكد الفعل، قال المبرد في «بَاب مَا لا يجوز أَن تدخله النُّون خَفِيفَة وَلَا ثَقيلَة وَذَلِكَ مَا كَانَ مِمَّا يوضع مَوضِع الْفِعْل وَلَيْسَ بِفعل، و‹دُونَك› زيدًا، و‹وَرَاءَك› أوسع لَك، و‹عِنْدك› يَا فَتى: إِذا حذرته شَيْئا بِقُرْبِهِ فَكل هَذِه لَا تدْخلهَا نون، لِأَنَّهَا لَيست بِأَفْعَال، وَإِنَّمَا هي أَسمَاء للْفِعْل» (المبرد،١٩٩٤م، ٣: ٢٥).

ولفرعيتها هذه لم تتصرف جملتها بل جاءت جامدة لا تتقدم بعض عناصرها على بعض، قال المبرد: «وَلَا يجوز أَن تقدم فِيهِ وَلَا تُؤخر، فَتَقول: زيدًا عَلَيْك، وزيدا دُونك» (المبرد،١٩٩٤م، ٣: ٢٨٠). على أن هذا الحكم لم يسلم من الخلاف الذي مردّه معاندة الاعتماد في التقعيد على الاستقراء الناقص، قال الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن ‹عليك، ودونك، وعندك› في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو: زيدًا عليك، عمرًا عندك، وبكرًا دونك. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين» (الأنباري،٢٠٠٧م، ١: ١٨٤).

وكان السيرافي من قبل عرض لرأي إمام أهل الكوفة في إعراب قوله تعالى: ﴿ ۞ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[النساء: ٢٤].قال: «وقال الكسائي ‹كتابَ الله› منصوب بعليكم، كأنه قال: «عليكم كتابَ الله، وأكثر النحويين يدفعون

هذا، لأن الإغراء بهذه الحروف وليس لها قوّة الفعل، ولا يحسن أن تقول: زيدًا دونَك، وزيدًا عليك، كما تقول: زيدًا خُذْ، وإنما تعلّقَ في جواز هذا بقول الشاعر:

يا أيّها المائح دلوي دونَكا ۞ إنّي رأيت النّاس يحمدونكا

وليس في هذا حجّة، لأنه يجوز أن يكون دلوي في موضع رفع كأنه قال: دلوي عندك، كما تقول: دلو زيد بقربك استدعاء لملئها، وإن لم يكن ذلك في لفظ الفعل، وهو حمله على أنه في موضع نصب، وأن العامل فيها ‹دونكا›، وقد يجوز عند بعض النحويين أن يكون العامل فيها مضمرًا كأنه قال: املأ دلوي، والدليل على أن هذا يجوز أنه لو قال: يا أيها المائح دلوي، ولم يزد على ذلك لجاز؛ لأنّ الحال التي هم فيها تدل عليه» (السيرافي، ٢٠٠٨م، ٢: ٢٦٨.) وليس ما نسبه الأنباري إلى الفراء دقيقًا فالفراء يرجح مذهب البصريين؛ ولكنه لا يرد المذهب الآخر بل يفسره، قال: «وقوله كِتابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ كقولك: كتابًا من اللَّه عليكم. وقد قَالَ بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتابَ اللَّه. والأول أشبه بالصواب. وقلما تقول العرب: زيدًا عليك، أو زيدًا دونَك. وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله، وقال الشاعر:

يا أيّها المائح دلوي دونكا ۞ إني رَأَيْت الناس يحمدونكا

الدلو رفع، كقولك: زَيْدٌ فاضربوه. والعرب تقول: الليلُ فبادروا، والليلَ فبادروا. وتنصب الدلو بمضمر في الخلفة كأنك قلت: دونَك دلوي دونَك» (الفراء،١٩٥٥م، ١: ٢٦٠). والذي ينتهى إليه هنا هو منع تقديم مفعول ‹دونك› عليها ولا يلتفت إلى الشواهد القليلة التي يتطرق إليها الاحتمال فلا يصح بها الاستدلال.

ثانيًا: دلالات ‹دون› السياقية

١ـ دلالات ‹دون› المجردة

تجيء كلمة ‹دون› في السياقات الاستعمالية بمعان متعددة مختلفة، من ذلك أنها تجيء بمعنى حرف النفي ‹لا›، مثل «الهُجُوعُ: نومُ الليل دُون النَّهار» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ١:٩٨)، أي: الهجوع نوم الليل لا النهار، ومثل «وتقول زعَمتْ أَنّي لا أُحِبُّها، ويجوز في الشعر: زَعَمَتْني لا أحبّها. قال [أبو ذؤيب الهذلي]:

فإن تَزْعُميني كنت أَجْهَلُ فيكم ۞ فإنّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بعدَكِ بالجهلِ

وأما في الكلام فأحسن ذلك أن تُوقِع الزّعمَ على أنّ، دون الاسم» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ١: ٣٦٥)، أي: على ‹أنّ›، لا على الاسم، يُقصَد أن الأحسن في الكلام تعدية الفعل إلى المصدر المؤول من أنّ وجملتها، فيقال: زعمتْ أنني، لا زعمتْني؛ لأن المزعوم القول لا الشخص، ومثل «والجميع: الرِّعاء مهموز على فِعالٍ رواية عن العرب قد أجمَعَتْ عليه دونَ ما سواه»

(الفراهيدي، ١٩٨٠م، ٢: ٢٤٠)، أي: أجمعت عليه لا على ما سواه من الجموع الممكنة؛ إذ القياس ‹رُعاة›، جاء في معجم العين «ويجوز على قياس أمثاله: راعٍ ورُعاة مثل داعٍ ودُعاة» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ٢: ٢٤٠)، ومن جموعه ‹رُعْيان›. ومثل «وقال بعضُهم: العُراهِمُ الطَّويلُ الضَّخْم، قال [زيادة بن زيد]:

فَعَوَّجَتْ مُطَّرِدًا عُراهِما۞ ...

وقال بعضُهم: العُراهِم نعْتٌ للمؤنَّث دونَ المذكَّر. وقال آخر: الذَّكر عُراهِم والأُنْثى عُراهِمة» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ٢: ٢٨١)، أي: نعت للمؤنث لا المذكر. ومثله «ورجل قَحْطِيٌّ: أكُولٌ لا يُبقي على شَيءٍ من الطعام، من كلام أهل العراق دون أهل البادية» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ٣: ٣٩)، أي: من كلام أهل العراق لا البادية. ومثل «والحِرابُ جمع الحَرْبة ‹دونَ الرُّمْح›» (٣: ٢١٤)، أي: لا الرمح. ومثله «الحَوَص: ضِيقٌ في إحدى العينين دون الأخرى» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ٣: ٢٦٩)، أي: لا الأخرى.

وتأتي ‹دون› بمعنى ‹قبل›، مثل «ورجلٌ مُنقطَعٌ به أي: انْقطع به السَّفَر دون طيِّه [في النص المطبوع من المعجم ‹طية› تصحيف، والصواب ما أثبته]. (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ١: ١٣٥)، أي: انقطع به السَّفَر قبل طيِّه، ومثله «وقولهم: ارضَ من الرَّكْبِ بالتعليق، يضربُ مثلًا للرجُلِ يُؤْمَرُ بأنْ يَقنَعَ ببعض حاجته دون إتمامها» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ١: ١٦٤)، أي: قبل إتمامها، ومثل «والشِّعار: ما استشعرت به من اللّباس تحت الثياب. سمي به لأنّه يلي الجسد دون ما سواه من اللباس» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ١: ٢٥٠)، أي: قبل ما يلبس من سائر اللباس، ومثل «وتقول: أنت الشِّعار دون الدِّثار، تصفه بالقرب والمودَّة». (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ١: ٢٥١)، أي: أنت الشعار قبل الدثار. ومثل «والصَّبُوح: ما يُشرَب بالغَداة فما دونَ القائلة» (الفراهيدي، ١٩٨٠م،٣: ١٢٥)، أي: فما قبل القائلة.

وتأتي ‹دون› بمعنى ‹قدّام› كما في قول الشاعر:

يَأتِي على النَّاس لَا يلوي على أحد ۞ حَتَّى الْتَقَيْنَا وَكَانَت دُوننَا مُضر

فَاعل ‹يَأْتِي› ضمير الرَّاكِب. و‹يلوي›: مضارع لوى بِمَعْنى توقف وعرج، أَي: يمر هَذَا الرَّاكِب على النَّاس وَلم يعرج على أحد حَتَّى أَتَانِي؛ لِأَنِّي كنت صديقه. و‹دون› بِمَعْنى ‹قُدَّام›.(البغدادي، ١٩٩٧م، ١: ١٩٢).

وتأتي ‹دون› بمعنى ‹تحت›، مثل «والكُراعُ من الإنسان ما دون الركبة، ومن الدواب ما دون الكعب» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ١: ١٩٩)، أي: تحت الركبة، ومثله «الحِضْن: ما دونَ الإبْط إلى الكَشْح» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ٣: ١٠٥)، أي: تحت الإبط، ومثل «ابن عرس: دويبّة

دون السِّنَّوْر أَشْتَرُ أَصَكّ» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ١: ٣٢٩)، أي: تحته حجمًا أي: أضأل منه، ومثل «والتّعزيرُ: ضربٌ دونَ الحّد» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ١: ٣٥١)، أي: تحته في درجة العقاب أي: أقل من الحدّ. ومثل «والحِقُّ: دونَ الجَذَع من الإبِل بسنة» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ٣: ٧)، أي: الحقّ تحت الجذع سنًّا، أي: أصغر منه. ومثله «والحَمْحَمةُ: صَوْتُ الفَرَس دونَ الصوت العالي» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ٣: ٣٥)، أي: تحت الصوت العالي أي: أخفض منه، ومثله «السَّحْق: دونَ الدَّقّ، وفي العَدْوِ دونَ الحُضْر وفوق السَّحْج» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ٣: ٣٦)، أي: تحت الدّق، فالمدقوق أنعم من المسحوق، والعدو تحت الحضر سرعةً، أي: أقل سرعةً. ومثله «الحَمَصيصُ: بَقْلةٌ دونَ الحُمّاض في الحُمُوضة، طَيِّبة الطَّعْم» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ٣: ١٢٧)، أي: تحت الحمّاض حموضة أي: أقل حموضة. ومثله «والفَلَحُ: الشَّقُّ في الشَّفَة في وَسَطِها، رجلٌ أَفْلَحُ وامرأةٌ فَلْحاءُ دونَ العَلَم» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ٣: ٢٣٣)، أي: تحت العلم، أقل شقًّا.

وتأتي ‹دون› بمعنى ‹غير›، مثل «الحَشَمُ: خَدَمُ الرجل ومَن دونَ أهلِه من ولَده وعِياله» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ٣: ٩٩)، أي: ومَنْ غيرُ أهله من ولده وعياله.

وتأتي ‹دون› بمعنى ‹من غير› مثل «وقوله: لو كان حلو الْمَعْجَم، أي: لو كان محمود الخُبْر كان قد تمّ أمره ولكنّه جَمال دون خُبْر. قال أبو ليلى: الْمَعْجَم: هاهنا المذاق. عَجَمْتُهُ: ذُقْتُهُ» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ١: ٢٣٩)، أي: جمال مظهر من غير حمد مخبر.

٢ـ دلالات ‹ من دون›

استعملت ‹دون› في السياقات العربية بدلالات متعددة، وتدخل عليها ‹مِن› فيكون لها دلالتان، إحداهما أن تكون بمعنى ‹غير›، والأخرى أن تكون بمعنى ‹أقل›.

قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [يونس٣٧]، جاء في تفسير الجلالين: «﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ أي: افْتِراء ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾أي: غَيْره»(المحلي والسيوطي، د.ت، ص٢٧٢). ومثله «والراشنُ: الذي يتحين وقت الطعام فيأتي من دون أن يدعى إليه» (ابن فارس،١٩٨٦م، ١: ٣٧٨)، أي: من غير أن يدعى. ومثله «يَرْمِي الْكَلَامَ عَلَى عَوَاهِنِه، إِذَا قَالَهُ بِمَا أَدَّاهُ إِلَيْهِ ظَنُّهُ مِنْ دُونِ يَقِينٍ» (ابن فارس،١٩٧٩م، ٤: ١٧٦)، أي: من غير يقين. ومثله «فإن عُقد بشهود من دون وليّ أو بوليٍّ من دون شهود كان باطلاً» (الحميري، ١٩٩٩م، ١١: ٧٢٨٧). ومثله «وَأن يضعوا كاستي حجامة، ويمصون الدَّم من دون الضَّرْب على الرَّأْس» (الأحمد نكري،٢٠٠٠م، ٤: ٦٥).

وتأتي ‹من دون› مثل ‹دون› بمعنى ‹تحت› حقيقة أو مجازًا، مثله «ووَجْهُ الْفرس: مَا أقبل عَلَيْك من الرَّأس من دون منابت شعر الرَّأْس» (ابن سيده، ٢٠٠٠ م، ٤: ٣٩٦)، أي: من تحت منابت شعر الرأس حقيقة. ومثله «واللَّدِيدانِ: صَفْقا العُنُق من دون الأُذُنَيْنِ، (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ٨: ٩)، أي: من تحت الأذنين حقيقة. ومثله «وَفِي الْأنف القصبة وَهِي الْعظم وَفِيه المارن وَهُوَ مَا لَان من دون الْعظم» (الدقيقي،١٩٨٥م، ص٢٥٩)، أي: تحت العظم وهو أسفل الأنف. ومن المجاز «وأثناء الْقَوْم: الَّذين دون السَّادة، فلَان من ثُناء بني فلَان، وَمن ثُنيانهم إِذا كَانَ من دون ساداتهم». (ابن دريد، ١٩٨٧م، ٢: ١٠٣٧)، أي: تحته أو من تحته مجازًا، ومثله وَمِنْه حَدِيثه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: إِنَّه قَالَ لزيد الْخَيل: «مَا وصف لي أحد فِي الْجَاهِلِيَّة فرأيته فِي الْإِسْلَام إِلَّا رَأَيْته من دون الصّفة ليسك» (الزمخشري، ١٩٧١م، ٣: ٣٣٨)، أي: تحت الصفة بمعنى أقل منها. ومثله «والشارِفُ: النّاقَةُ التي قد أَسَنَّتْ من دُوْنِ النّاب» (ابن عباد، ١٩٩٤م، ٧: ٣٢١)، أي: تحت النّاب بمعنى أصغر منها سنًّا.

وتأتي ‹من دون› مثل ‹دون› بمعنى ‹لا› فكأن ‹من› زائدة، من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾﴾ [البقرة: ٩٤]، أي: لا للناس. وقوله: ﴿إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِىُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب:٥٠]، أي: لا للمؤمنين. ومن ذلك «وعَبَدَ الطّاغوتُ، أي: عَبَدَ الطّاغوتَ من دون الله» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ٢: ٤٩)، أي: لا الله. ومثله «تَوَخَّيْتُ أمر كذا أي: تيممته من دون ما سواه» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ٤: ٣١٩)، أي: لا ما سواه. ومثل «ثمَّ يُستعَمَلُ فِي أحدِهما من دونِ الآخر» (الزبيدي، ١٩٦٥م، ٢٦: ٦٠). «الْمُحَرَّم، كمُعَظَّم: أَوَّلُ الشُّهور العَرَبِيَّة ... وقالَ أَبُو جَعْفَرٍ النحّاس: أَدْخَلُوا عَلَيْهِ اللّام من دُونِ الشُّهُورِ» (الزبيدي، ١٩٦٥م، ٣١: ٤٦٩)، أي: لا الشهور.

وتأتي بمعنى ‹سوى›، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص: ٢٣]، جاء في تفسير الجلالين «﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ بِئْر فِيهَا أَي: وَصَلَ إلَيْهَا ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً﴾ جَمَاعَة ﴿مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ﴾ مَوَاشِيهمْ ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ﴾ سِوَاهُمْ ﴿ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ تمنعان أغنامهما عَنِ الْمَاء»(المحلي والسيوطي، د.ت.،ص٥١٠).

وتأتي بمعنى ‹قبل›، مثل وَفِي الْمثل: «من دون ذَلِك خرط القتاد» (ابن سيده، ٢٠٠٠ م، ٦: ٢٩٨) أي: قَبل ذلك، ومثله «وَيُقَال للشمس إِذا اشتدَّ حرُّهَا وَلم يَحُل من دون شُعاعها شيءٌ انْصَلَعَت» (ابن سيده،١٩٩٦م، ٢: ٣٧٠). ومثله «وعوالي الْمَدِينَة كل مَا كَانَ من جِهَة

نجد من الْمَدِينَة من قراها وعمائرها فَهِيَ الْعَالِيَة، وَمَا كَانَ من دون ذَلِك من جهَة تهَامَة فَهِيَ السافلة» (السبتي، ١٩٧٨م، ٢: ١٠٨)، أي: قبل ذلك. ومثله «وَفِيهِ ذكر ‹الشَّرَاة› وَهُوَ بِفَتْحِ الشِّين: جَبَل شَامِخٌ من دون عُسْفان» (ابن الأثير،١٩٧٩م، ٢: ٤٦٩)، أي: قبل عُسْفان.

٣ـ دلالات ‹بدون› في السياق

استعملت ‹دون› في السياقات العربية بدلالات متعددة، وتدخل عليها الباء فيكون لها دلالتان، إحداهما أن تكون بمعنى ‹غير›، والأخرى أن تكون بمعنى ‹أقل›.

من أمثلة استعمال ‹بدون› أي: ‹بغير› «وَإِذَا ذَكَرْتُ الْمَصْدَرَ مُطْلَقًا، أَوِ الْمَاضيَ بِدُونِ الْآتِي، وَلَا مَانِعَ؛ فَالْفِعْلُ عَلَى مِثَالِ كَتَبَ» (الفيروزآبادى، ٢٠٠٥م، ص٢٨)، وشرحها الزبيدي، قال «‹الْمَاضي› وَهُوَ مَا دلّ على حدث مقترن بِزَمن مَاض ‹بِدُونِ› أي: بِغَيْر ‹الْآتِي›» (الزبيدي، ١٩٦٥م، ١: ٨١). ومثل ذلك «وبين الإبدال والإعلال عموم وخصوص من وجه، إذ وجدا في نحو: قال، ووجد الإعلال بدون الإبدال في: يقول، والإبدال بدون الإعلال في: أصيلان» (الجرجاني، ١٩٨٣م،ص٣١)، أي: بغير الإبدال وبغير الإعلال. ومثل «العلم الحضوري: هو حصول العلم بالشيء بدون حصول صورته بالذهن، كعلم زيد لنفسه» (الجرجاني، ١٩٨٣م، ص١٥٦)، أي: بغير حصول. ومثل «ويراد به ثبوت الحكم بدون العلة» (الجرجاني، ١٩٨٣م، ص١٧٨)، أي: بغير علة. ومثل «المباشرة: كون الحركة بدون توسط فعل آخر، كحركة اليد» (الجرجاني، ١٩٨٣م، ص١٩٧) أي: بغير توسط. ومثل «تَثَاءَبَ فِي صَلَاتِه الصَّحِيحُ بِالْهَمْزَةِ بِدُونِ الْوَاوِ» (النسفي،١٨٩٤م،ص٦) أي: بغير الواو. ومثل «وَيَأْتَزِرُ هُوَ الصَّحِيحُ وَيَتَّزِرُ بِدُونِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ التَّاءِ خَطَأٌ» (النسفي،١٨٩٤م،ص٣٦) أي: بغير الهمزة، ومثله «وَإِلَّا فَلَا وَجه لصِحَّته بِدُونِ هَذَا التَّقْدِير» (الزمخشري، ١٩٧١م، ٣: ١١٠) أي: بغير هذا. ومثله «لِأَنَّ الْمُصَغَّرَ فَرْعُ الْمُكَبَّرِ وَيَمْتَنِعُ وُجُودُ فَرْعٍ بِدُونِ أَصْلِهِ» (الفيومي، د.ت.،ص١٢٣) أي: بغير أصله، ومثله «فالأب من حَيْثُ هُوَ الْأَب لَا يُمكن تصَوره بِدُونِ تصور الابْن» (الكفوي،١٩٩٨م، ١: ٢٥) أي: بغير تصرف. ومثله «وَلَا يُوجد الْقيَاس بِدُونِ الِاجْتِهَاد» (الكفوي،١٩٩٨م،١: ٤٦) أي: بغير الاجتهاد. ومثله «وَهَذَا لَا يتَحَقَّق بِالْإِشَارَةِ وَحدهَا بِدُونِ الْمُوَاضَعَة بِالْقَوْل» (الكفوي،١٩٩٨م،١: ١٣٠) أي: بغير المواضعة. «ويلي ذَلِك ان يَقُول: قَالَ لي فلَان، وَقَالَ فلَان بِدُونِ لي» (الزبيدي، ١٩٦٥م،١: ٣١) أي: بغير لي، ومثله «‹و› الثالثةُ: جَبْرَئِلُ، مثالُ ‹جَبْرَعِل›، أَي: بِدُونِ ياءِ بعد الهمزةِ» (الزبيدي، ١٩٦٥م،١٠: ٣٥٨) أي: بغير ياء.

وأما استعمال ‹بدون› بمعنى ‹بأقل› فالنصوص الآتية، مثل «أَنه بَاعَ نُفايةِ بَيت المَال وَكَانَت زُيوفا وقِسْيانا بِدُونِ وَزنهَا» (الهروي،١٩٦٤م، ٤: ٦٨) أي: بأقل من وزنها، ومثل «اللَّفَاء: الشَّيْء الْقَلِيل. وَمن أمثالهم: رضيتُ من الوَفاء باللَّفَاء، أي: بِدُونِ الْحق» (ابن دريد، ١٩٨٧م، ٢: ١٠٨٢) أي: بأقل من الحق، ومثل «تَقول: اهتَشمتُ نَفسي لفلانٍ واهتَضَمْتُها لَهُ، إِذا رضيتَ مِنْهُ بِدُونِ النَّصَفة» (الأزهري، ٢٠٠١م ، ٦: ٦١) أي: بأقل من النصفة، ومثل «وَذُو الْمَلَسى مثلُ السّلال والخارب يَسرِق الْمَتاعَ فيبيعه بِدُونِ ثمنِه، ويملَس من فَوْره فيستخفِي» (الأزهري، ٢٠٠١م ، ١٢: ٣١٧) أي: بأقل من ثمنه، ومثل «يجوز أن يزوج الأب ابنته الصغيرة بدون مهر مثلها، وليس لها أن تعترض فيه إذا بلغت» (الحميري، ١٩٩٩م، ٨: ٤٩٩٧) أي: بأقل من مهر مثلها. «وَقَالُوا: لَا يَجُوزُ الِاسْتِجْمَارُ بِدُونِ ثَلَاثٍ، وَيَجُوزُ بِأَكْثَرَ مِنْهَا»(الشوكاني، ١٩٩٣م.، ١: ١٢٥)، أي بأقل من ثلاث. وقال جرير:

وَنَحْسَدُ أَنْ نَزُورَكُمُ وَنَرْضى ۞ بدُونِ البَذْلِ لَوْ عَلِمَ الحَسودُ (جرير، ١٩٨٦م.، ص٣١٨)

لك إذن إذا أردت ‹غير› أو ‹لا› أن تستعمل ‹دون› أو ‹بدون›، ومثال هذا الاستعمال في قوله: «وَفُلَانَةُ وَصِيٌّ فُلَانٍ بِدُونِ التَّأْنِيثِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الِاسْمُ دُونَ الصِّفَةِ وَكَذَا الْوَكِيلُ وَنَحْوه» (النسفي،١٨٩٤م، ص١٦٩).

وكان أحمد مختار عمر قد أورد الاستعمالات «غضب دونَ سبب [فصيحة]-غضب من دون سبب [فصيحة]-غضب بدون سبب [صحيحة]»، وعلق عليها بقوله «الفصيح استخدام ‹دون› في التعبير السابق إما من غير حرف جرّ، أو مسبوقة بــ ‹من›. ويمكن تصحيح سبقها بحرف الجر الباء إما على تفسير ‹دون› بــ‹غير› أو ‹لا› أو استنادًا إلى ما ورد في المعاجم القديمة من أمثلة وشواهد تؤيد ذلك. كما وردت أمثلة أخرى لبعض المتأخرين في تكملة المعاجم العربية وغيرها» (عمر، ٢٠٠٨م،١: ١٧٨).

خاتمة

تبين لنا من هذا البحث أن ‹دون› ظرف مبهم منصرف كثير ملازمة الظرفية غير أنه نقل للاسمية فأخبر به ووصف به بمعنى الشيء المنحط عن غيره لأن دلالة ‹دون› هي تقصير عن الغاية المكانية الحسية أو المعنوية، واستعمل ‹دون› اسم فعل أمر بمعنى خذ المتعدي أو بمعنى توقف أو تأخر اللازم، واتصفت جملته بالجمود فلا يتعدى مفعوله عليه، وأخذ من دون اسم تفضيل للدلالة على تفاوت المكان أو المكانة، واستعملت ‹دون› في السياق بدلالات وظيفية مختلفة فجاءت بمعنى ‹لا›، و‹قبل›، و‹قُدّام›، و‹تحت›، و‹غير›

و‹من غير›، وتتركب ‹دون› مع حرف الجر ‹من› لتكون بمعنى ‹غير›، و‹قبل›، و‹تحت›، و‹لا›، و‹سوى›، وتتركب ‹دون› مع حرف الجر الباء ليكون بمعنى ‹غير›، و‹أقل›. ويستفاد من هذا أنه لك استعمال ‹دون› أو ‹من دون› أو ‹بدون› إن أردت معنى ‹غير› أو ‹أقل›.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري. تحقيق ودراسة: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م. النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية، بيروت.

الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول. ٢٠٠٠م. دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. تحقيق: محمد عوض مرعب. ٢٠٠١م. تهذيب اللغة، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ٢٠٠٧م. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ١٩٩٧م. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين. ١٩٨٣م. كتاب التعريفات. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. تحقيق: علي محمد النجار. ١٩٥٢م. الخصائص، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

ـــــــــــــــــــ. ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر.

الجَوجَري، شمس الدين، محمد بن عبد المنعم بن محمد. تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. ٢٠٠٤م. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ١٩٨٧،٤ م. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

الحميرى، نشوان بن سعيد. تحقيق: حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الإرياني ويوسف محمد عبد الله. ١٩٩٩م. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. تحقيق: صدقي محمد جميل. ١٤٢٠هـ. البحر المحيط في التفسير. الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ـــــــــــــــــــ. تحقيق: حسن هنداوي. ١٩٩٦م. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.

خالد الأزهري، بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ. ٢٠٠٠م. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الخطفَى، جرير بن عطية بن حذيفة. تحقيق: نعمان محمد أمين طه. ١٩٨٦م. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ١٩٨٧م. جمهرة اللغة. الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

الدقيقي، تقيّ الدين سليمان بن بنين بن خلف بن عوض. تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر. ١٩٨٥م. اتفاق المباني وافتراق المعاني. الطبعة الأولى، دار عمار، الأردن.

الزَّبيدي، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني. تحقيق: مجموعة من المحققين. ١٩٦٥م. تاج العروس من جواهر القاموس. الطبعة الأولى، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد. تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم. ١٩٧١م. الفائق في غريب الحديث والأثر. الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

السبتي، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي. ١٩٧٨م. مشارق الأنوار على صحاح الآثار. بدون الطبعة، المكتبة العتيقة، تونس، ودار التراث، القاهرة. مصر.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ١٩٩٦م. الأصول في النحو. الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ١٩٨٨ م. كتاب سيبويه. الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. المحكم والمحيط الأعظم. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـــــــــــــــ. تحقيق: خليل إبراهم جفال. ١٩٩٦م. المخصص. الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. ٢٠٠٨م. شرح كتاب سيبويه. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. المكتبة التوفيقية، مصر.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله. تحقيق: عصام الدين الصبابطي. ١٩٩٣م. نيل الأوطار. الطبعة الأولى، دار الحديث، مصر.

ابن عباد، الصاحب، أبو القاسم إسماعيل بن العباس بن أحمد بن إدريس. تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين. ١٩٩٤م. المحيط في اللغة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

عمر، أحمد مختار. ٢٠٠٨م. معجم الصواب اللغوي. الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد. دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ١٩٨٦م. مجمل اللغة لابن فارس. الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ــــــــــــ. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ١٩٧٩م. معجم مقاييس اللغة. بدون رقم الطبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. تحقيق: عوض بن حمد القوزي. ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. التعليقة على كتاب سيبويه. الطبعة الأولى،

الفاكهي، عبدالله بن أحمد. تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري. ١٩٨٨م. شرح كتاب الحدود في النحو. بدون رقم الطبعة، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي. ١٩٥٥م. معاني القرآن. الطبعة الأولى، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم. تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ٠٨٩١م. كتاب العين، دار الرشيد، بغداد.

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ٢٠٠٥م. القاموس المحيط، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي المصباح المنير. غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت د.ت.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري. تحقيق: عبد الله الجبوري، ٧٧٩١م. غريب الحديث، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي، تحقيق: عدنان درويش، ٨٩٩١م. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ٤٩٩١م. المقتضب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة،

المحلي والسيوطي، جلال الدين محمد بن أحمد وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. تفسير الجلالين، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي. تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ٧٠٠٢م. شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

النسفي أبو حفص، نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل. ٤٩٨١م. طلبة الطلبة، بدون رقم الطبعة، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى، بغداد.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران. تحقيق: السعادة، ٤٧٩١م. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، بدون رقم الطبعة، بجوار محافظة مصر.

الهروي، أبو عُبيد القاسم بن سلّام بن عبد الله. تحقيق: محمد عبد المعيد خان، ٤٦٩١م. غريب الحديث، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن.

ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. ٩٩٩١م. علل النحو، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض. المملكة العربية السعودية.